



لاهاي- ٢٧ يونيو ٢٠١١

قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق

بإصدار أوامر الاعتقال في حالة ليبيا

بيان صادر عن معالي السفير كريستيان ويناويسر رئيس جمعية الدول الاطراف في نظام روما الاساسي.

أرحب بقرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية لإصدار مذكرات اعتقال بحق معمر أبو منيار القذافي، سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. لقد عملت المحكمة بسرعة وبكفاءة، مما أدى الى الوصول لهذا القرار في أقل من ثلاثة أشهر ونصف منذ إحالة الوضع من قبل مجلس الأمن. وأنا على علم بالجهود التي تبذلها جميع الجهات المعنية ، والتي أكن لها مع الدول الاطراف غاية الامتنان.

وأود أن أذكر أنه تم إحالة وضع ليبيا إلى المحكمة بقرار إجماعي من مجلس الأمن في قراره ١٩٧٠ (٢٠١١). هذه أول مرة يتم إحالة وضع الى المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الامن بالتوافق ، هذا التوافق في الآراء اثر بعمق وإيجابيه على مستوى التعاون مع المحكمة ، وبالتالي استطاعت المحكمة أن تقوم بالتحقيقات اللازمة. و لأن المجتمع الدولي لا يزال يفكر في عمل المزيد في مسار الشأن الليبي، فمن الجدير بالذكر وإعادة التأكيد على التوافق الدولي في الآراء بوجود تقديم إلى العدالة المسؤولين الذين يتحملون أعلى مستوى من المسؤولية عن أخطر الجرائم التي ارتكبت في ليبيا.

مع صدور أوامر الاعتقال ، مرة أخرى تكلف الدول على تقديم تعاونها الكامل للمحكمة لإصدار قرارات على نحو فعال. هذا واجب لا لبس فيه من جميع الدول الأطراف، فضلا عن الجماهيرية العربية الليبية لتنفيذ أوامر الاعتقال هذه. في هذه الحالة ، كما هو الحال في جميع الحالات، لا يمكن للمحكمة أن تنجز عملها بدون دعم و تعاون كامل من الدول.

و من أجل قيام المحكمة بعملها على نحو فعال، فإن مواصلة الدعم النشط من مجلس الأمن وجميع أعضائه ضروريا وآمل ان المجلس سيتابع على نحو فعال قراره ١٩٧٠ (٢٠١١).
